مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/3/25

المرور عبر مضيق هرمز مرهون بالتعامل باليوان الصيني

هل سيهدد نظام البترودولار إلى الأبد؟

وحدة الدراسات الاقتصادية

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تقدير موقف

2026/3/25

المرور عبر مضيق هرمز مرهون بالتعامل باليوان الصيني: هل سيهدد نظام البترودولار إلى الأبد؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية / الاقتصاد والتنمية

وحدة الدراسات الاقتصادية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

هرمز، المضيق ذي الـ 34 كم والذي يحكم القبضة على مرور 20% من حركة الطاقة العالمية، وحركة مرور ناقلات التجارة العالمية، يتصدر بشكل كبير كسبب في الازمة الاقتصادية العالمية، والذي من المرجح ان يعمل على إعادة هندسة نظام الطاقة والنقد العالمي، فهل سيعمل هرمز على إعادة هندسة نظام النقد العالمي؟ ومع اشتداد الحرب مع ايران، أصدرت الجمهورية الإسلامية اوامرها بأن يكون المرور مسموح فقط الى الشحنات التي تتعامل بعملة اليوان الصيني، اما التسويات التي تتم من خلال الدولار الامريكي، فلا يسمح لها بالعبور في تحدي كبير ليس الى العبور بحد ذاته، وانما ينعكس على ما وراء ذلك وهو استهداف نظام التسويات العالمية المعتمد على الدولار الأمريكي، والذي يتشكل في نظام البترودولار «Petro-dollar» الذي عمره ما يقارب الـ 52 عاماً، وهذا الامر يطرح تساؤلات من الناحية الاقتصادية، لماذا فعلت ايران ذلك؟ وكيف ستستجيب الولايات المتحدة لهذا الاجراء؟ وماهي ردود الفعل العالمية، ومنها الصين، وروسيا، واوربا، اذا ما انقسم العالم بين عملتين دوليتين (الدولار الأمريكي واليوان الصيني)؟

في عام 1974 وبعد حصول الصدمة العالمية نتيجة الى قطع البلدان المصدرة للنفط صادراتها من النفط، وحصل ما يسمى بأزمة الطاقة العالمية بسبب حرب أكتوبر 1973، بعدها توصلت الولايات المتحدة الى اتفاق مع المملكة العربية السعودية، والاتفاق كان في حينها يمثل خطوة اعتيادية، كلنها على على هندسة النظام النقدي العالمي الذي نعيشه اليوم، ويقضي الاتفاق ان تقوم السعودية وهي اكبر

المصدرين في أوبك ببيع النفط مقوماً بالدولار الأمريكي، وفي المقابل، تقوم الولايات المتحدة بتوفير الحماية العسكرية، والضمانات الأمنية، وتأمين دخول السعودية الى أسواق المال العالمية.

هذا الاتفاق خلق ما يسمى بنظام البترودولار، الذي عمل على تغيير العالم تدريجياً، ورسم ملامح الاقتصاد العالمي، فكل دول في العالم بصورة او بأخرى لها اهتمام بموضوع الطاقة سواء اكانت بائع او مشتري، وتبعاً لذلك سيكون على كل دول العالم ان تشتري الدولار الأمريكي من اجل تسوية التعاملات من استيراداتها او مبيعاتها من الطاقة بالدولار الأمريكي، فالاقتصادات الكبرى على غرار اليابان، والصين، والهند، وألمانيا، وحتى البلدان التي لا تتوافق مع السياسة الامريكية عليها ان تشتري الدولار من اجل تسوية مشتريات الطاقة، وهذا الاتفاق خلق طلب عالمي مهول على الدولار الأمريكي، ومنح الولايات المتحدة قوة استثنائية، لانه حينما يكون هناك طلب عالي على العملية الوطنية، فأن هذا سيمنح الدولة صاحبة العملة (وهو الدولار الأمريكي) منافع اقتصادية هائلة محلياً دولياً، اذ ان الولايات المتحدة ستكون قادرة الى جانب المكاسب الاقتصادية الكبيرة على فرض العقوبات الاقتصادية على الدول والافراد، وتجميد الحسابات المصرفية، ومنع دخول الدول الى النظام المالي الذي هندسته عبر مبيعات الطاقة، والضغط على الدول من خلال أسواق المال، كما ان هذا النظام يمنح المنافع الى الدول المتحالفة والصديقة الى الولايات المتحدة، وهذا ساهم بشكل حاسم خلال عقود من ان تكون الولايات المتحدة قوة عظمى بشتى الأصعدة الاقتصادية.

وبمرور الوقت حاولت بعض الدول تبحث عن طرق أخرى لتحاشي هذا النظام، وكان من بينها الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي حاولت التصدي لهذا النظام المالي، ولكن لماذا ايران تريد ان تكسر نظام البترودولار؟ في الواقع، ان الصراع بين ايران والولايات المتحدة لم يكن وليد اليوم، وانما امتد لأكثر من أربعين عاماً، فمنذ الثورة الإسلامية عام 1979، فأن العلاقات بين واشنطن وطهران كانت مضطربة، والولايات المتحدة نفذت مراحل ودرجات متعددة من العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني، من بينها العقوبات على صادرات الطاقة الإيرانية، والبنوك الإيرانية، والشركات الدولية التي لها تعاملات مع ايران، ولان مبيعات النفط تمثل المورد الرئيس للاقتصاد الإيراني، فان العقوبات فاقمت من الأوضاع على الاقتصاد الإيراني، وبدأت ايران تواجه مشكلة كبيرة فهي قادرة على انتاج النفط، ولكن المشكلة في بيع النفط عالمياً والذي اصبح عملية معقدة جداً، فالكثير من المصارف العالمية ترفض التحويلات المالية الى ايران، كما ان اغلب شركات الشحن العالمية تتفادى نقل الشحنات الإيرانية، وان اكثر الدول تخشى من العقوبات غير المباشرة في التعاملات مع ايران، لذلك، بدأت ايران في البحث عن نظام اقتصادي بديل، ووجدت واحدة من البلدان التي رأتها انها الشريك الاقتصادي القوي، وهي الصين، فالصين اكبر مستورد للطاقة في العالم، واقتصادها يحتاج الى كم هائل من الطاقة المستوردة من الخارج، وبينما ايران تمثل اكبر منتج للطاقة لكنها الأقل قدرة على بيعه، حينها نشأت علاقة غير طبيعية بين البلدين، ففي 2021 توصل البلدان الى اتفاق استراتيجي يقضي

بخلق أستثمارات بمليارات الدولار من قبل الشركات الصينية بقطاع الطاقة والبنى التحتية وقطاع التكنولوجيا، وبالمقابل تقوم ايران بمنح الصين النفط بأسعار مخفضة.

في الواقع، ان هناك امر حاسم في هذا الاتفاق، فالصين تريد ان توسع من التداول العالمي من عملتها الوطنية «اليوان»، لانها تعاني لسنوات من التعاملات بالدولار والاعتماد العالمي المفرط عليه والذي قاد غالباً الى كيح قدرات النمو لديها، ولذلك تمثل التجارة الدولية اكبر عائق امام الصين بسبب اعتمادها على الدولار، فأذا ما استطاعت الصين من ان تكسر الاعتماد المطلق على الدولار الأمريكي في قطاع الطاقة، فأن هذا يعني تحول مهول في الاقتصاد العالمي، وايران تعي اهمية هذا الامر، ومع اندلاع الحرب الأخيرة على ايران، بدأت بأستخدام هذه السياسة من اجل ضمان خلق تأثيرات جيوبولتيكية من خلال مضيق هرمز.

مضيق هرمز يمثل طريق استراتيجي حيوي في العالم، وهذا الممر الضيق الذي يمر عبره 20 مليون برميل من النفط يومياً (20% من الطلب العالمي)، كما ان المنتجين الكبار للنفط والغاز يقعون على هذا الطريق من العراق الى ايران والسعودية والكويت، والامارات ، وقطر، والبحرين، وغلقه يعني خلق تبعات ستكون ماثلة وشاخصة بسرعة كبيرة، وهو ما شهدناه من ارتفاع مباشر لاسعار النفط، وارتفاع كلف التحميل والنقل ، وتصاعد التوقعات بأرتفاع التضخم العالمي. وقد استطاعت ايران في عرقلة المرور من خلال اغلاق المضيق، أدى

هذا الى ارتفاع أسعار النفط، والتحليلات متعددة تشير الى إمكانية الوصول الى سعر برميل الى 200-150 دولار خلال الأيام القليلة القادمة اذا ما تفاقمت الازمة، وطال امد الحرب.

اكتشف العالم بعد نجاح ايران في اغلاق المضيق، انه وبالرغم من امتلاك الولايات المتحدة القوة العسكرية الكبيرة، الا ان ايران نجحت في السيطرة على هذا المضيق الحيوي، صحيح ان ايران غير قادرة على مواجهة الولايات المتحدة في حرب تقليدية، وقد لن يكون بمقدورها تحقيق النصر في المواجهة الاعتيادية، الا انها استطاعت بقدر ما من بناء استراتيجية مواجهة تقوم على مبدأ عدم التناظر بالقوة، بمعنى لا يمكن تحقيق النصر بالمواجهة، وانما بتوجيه الضربات الى نقاط الضعف لدى الولايات المتحدة عبر خلق الضغط على الاقتصاد العالمي، والذي يجبر الولايات المتحدة على الدخول في تسوية مع ايران.

ان رهن التعامل بعملة اليوان الصيني من اجل العبور عبر مضيق هرمز يشير الى تخطيط ايران لشيء كبير، اذ انها تستهدف هندسة النظام المالي لقطاع الطاقة العالمي ، حينها، اذا ما مضت ايران في هذا الاجراء فأن هذا الامر قد يقود الى احتمالات متعددة بالنسبة الى رد الفعل الأمريكي من بينها:

السيناريو الأول: التصعيد العسكري، وهذا السيناريو يقوم على ان الولايات المتحدة ستقوم بحشد المزيد من القوات الامريكية في منطقة الخليج، بمعنى اخر، زج المزيد من القوات وحاملات الطائرات

في الخليج، ومرافقة للسفن التجارية وسفن نقل النفط والغاز من قبل البحرية الامريكية، وتوجيه المزيد من الضربات على القوات البحرية الإيرانية، ولكن هذا السيناريو سيتضمن العديد من المخاطر، فأيران تمتلك الكثير من الألغام البحرية، والطائرات المسيرة، إضافة الى منظومة صواريخ موجهة اكثر تطوراً، مما يجعل هذا السيناريو صعب كونه قد يشعل المنطقة ككل وينهي القدرة على تصدير الطاقة على الاطلاق.

السيناريو الثاني: المواجهة الاقتصادية، وفيه ان تقوم الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية اكثر قسوة على ايران، وهذه العقوبات قد تتضمن ادراج الشركات الصينية على لائحة العقوبات الامريكية والتي لها تعاملات مع ايران خصوصا في مجال الطاقة، وكذلك عرقلة التسويات التي تجري من خلال اليوان الصيني في تعاملات الطاقة الدولية، والضغط على المصارف برفض التعاملات التي تجري خارج نطاق الدولار الأمريكي في تسوية مبيعات الطاقة. ومع ذلك، يبقى تأثير هذا السيناريو محدود، فالصين أيضا استطاعت في الدفاع عن عملتها مقابل الدولار الأمريكي في التعاملات الدولية، كما ان الصين استطاعت من فرض عملة اليوان كعملة تسوية في بعض التعاملات الثنائية الدولية.

السيناريو الثالث: الضغط الدبلوماسي، يقوم هذا السيناريو على توجيه الولايات المتحدة لمزيد من الضغط على الحلفاء في دول الخليج، كالسعودية والامارات، والكويت، من اجل الحفاظ على مبيعاتهم بالدولار، واذا استطاعت هذه البلدان من إبقاء تعاملاتها

بالدولار الأمريكي رغم ضغوط المرور عبر هرمز، فأن هذا الاجراء قد يبقي من هيمنة نظام البترودولار.

السيناريو الرابع: استراتيجية الاستجابة للطاقة، وهذا يتم من خلال قيام حلفاء الولايات المتحدة بأطلاق المخزونات النفطية الى أسواق الطاقة العالمية، وهذا السيناريو يعتمد على عنصر الوقت، بمعنى انك لن تستطيع المراهنة على نجاح هذه الاستراتيجية اذا ما استمرت الحرب، لان المخزونات ستنفذ بغضون أيام، واذا ما طال امد الحرب، ونفذت المخزونات في دول الخليج (المخزونات السعودية قادرة على الصمود 65 يوماً فقط) فأن هذا السيناريو لن يكون قادر على الصمود.

ان المتتبع لهذه الازمة الاقتصادية، يجد ان بعض الدول المستهلكة بدأت تخشى فعليا من تبعات الاغلاق، لذلك قامت الدول التي هي بأمس الحاجة الى الطاقة على فتح خطوط اتصال مع ايران من اجل تسوية التعاملات بموضوع الطاقة للشحنات العابرة للمضيق، ومن بين الدول، دول الاتحاد الأوربي، اذ تقوم هذه الدول بالتفاوض مع ايران لضمان المرور الامن لشحنات النفط والغاز عبر مضيق هرمز، فالبلدان الاوربية تعتمد اعتماد كبير على امدادات النفط العالمية، وسيكون تبعات الاغلاق كبيرة جدا على اقتصاداتها، ولكن هذه التعاملات سيكون لها عقبات أيضا، فالاقتصادات الاوربية تعتمد على النظام المالي الأمريكي في تسوية المدفوعات، وهذا يتطلب ترتيبات مع الولايات المتحدة من اجل تفادي التعامل بالدولار.

اما بالنسبة الى الصين، فالصين ربما ستكون الفائز الأكبر من هذا الاجراء الإيراني، خصوصاً اذا ما استطاعت ايران من ترسيخ التعاملات باليوان الصيني كعملة تسوية لمبيعات الطاقة العالمية، بأعتبار ان الصين هي اكبر مستورد للطاقة من بلدان الخليج، واذا ما تم اعتماد اليوان، فأن هذا الاجراء سيجني منافع هائلة الى الاقتصاد الصيني، وستتحول عملة اليوان الى عملة تسويات عالمية مقبولة، ويعاد هندسة ملامح النظام المالي تبعا لذلك .

بالنسبة لروسيا، فأنها ستدعم هذا التحول في النظام المالي بهدوء، خصوصاً وان الاقتصاد الروسي يعاني مسبقاً من العقوبات على قطاع الطاقة الروسي بسبب منع التعامل بالدولار الأمريكي في مبيعات الطاقة الروسية، مما يحتم على روسيا ان ترحب بأية خطوات او قرارات تؤدي الى اضعاف هيمنة الدولار الأمريكي. وستجد البريكس، التي تتشكل من قوى اقتصادية كبيرة مثل الهند والبرازيل وجنوب افريقيا ستكون مرحبة بأي اجراء لايجاد بدائل عن النظام النقدي العالمي الحالي للتعاملات في الطاقة، صحيح ان هذه الدول حليفة الى الولايات المتحدة، الا انها وللمصلحة الاقتصادية لبلدانها ستجني منافع اكبر اذا ما تم تنويع التعاملات العالمية مع وجود الدولار الأمريكي.

من وجهة النظر الواقعية، ان المحاولات التي تقوم بها ايران في فرض التعاملات في مبيعات الطاقة على الدولار الامريكي قد يسهم في التمهيد لخلق ثنائية مالية في تعاملات الطاقة العالمية، وهذا يعني ان هناك اطراف عالمية تعمل على اعتماد الدولار في تعاملاتها للطاقة، وأخرى تعتمد أنظمة مالية أخرى في تسوية مبيعات الطاقة... وان مثل هذا الاجراء قد يخلق حالة اقتصادية غير مسبوقة، وهي تواجد عملتان دوليتان تتنافسان على مبيعات سلعة واحدة، مما يجعل الاقتصاد العالمي اكثر استقطاباً وتشرذماً وتحالفاً وانقساماً. وبالرغم من كل المنافع التي قد يجنيها الاقتصاد العالمي، الا ان استراتيجية ايران تحمل الكثير من المخاطر، فأذا ما استمرت ايران بأغلاق المضيق لفترة طويلة، فأن الاقتصاد الإيراني نفسه قد يتضرر من ذلك، وهنا سيكون على ايران خلق حالة من التوازن بين الاغلاق وبين القدرة على البقاء من الناحية الاقتصادية.

ويبقى في المحصلة ان يتم الإشارة الى مسألة مهمة، وهي قدرة اليوان الصيني ان يكون مناظر الى الدولار، فالدولار الامريكي يوازي 58% من حجم الاحتياطات النقدية العالمية، وهو العملة الأكثر مقبولية على مستوى العالم، والأكثر نفوذا بحجم الثقل العسكري للولايات المتحدة، اما اليوان فأنه لا يمثل سوى 4.6% من التعاملات الدولية ويحل في المرتبة الرابعة، وهذا ناتج من ضعف الثقة النقدية لليوان مقابل الدولار، نتيجة الى فقدان الميزة المؤسسية المتراكمة مقارنة بالدولار.

في المحصلة، فأن ازمة مضيق هرمز كشفت عن ازمة عميقة في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد الذي شكل حجمه 115 تريليون دولار في 2025، الذي ينذر حالياً، بارتفاع مستويات التضخم، وارتفاع أسعار المستهلك، وارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، وكبح احتمالات النمو في 2026، فالممر الضيق استطاع من هز الاقتصاد العالمي ككل، وان الحديث عن استبدال اليوان بالدولار الأمريكي في تعاملات الطاقة الدولية قد يطلق التحليلات عن النظام النقدي العالمي الجديد، وسيبقى الامر المهم هو هل ان الولايات المتحدة ستدافع عن نظام البترودولار من خلال الأدوات العسكرية، ام من خلال الأدوات الاقتصادية، ام من خلال الأدوات الدبلوماسية؟ ويبقى الشيء المهم الذي يجب ان نتذكره ان مسألة اغلاق مضيق هرمز ليس لها علاقة بالطاقة فقط، بل من بمن سيعمل على هندسة نظام النقد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org